Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه» (ص٣٧–٣٨) .

فقانون المطابقة إذا أدرجناه ضمن المنحى الاختباري في الأصوليّة الخلدونيّة وجدناه بالنسبة إلى البعد العقلانيّ جنيس قانون الحاجة في البعد البيولوجيّ .

على أنّ كلا البعدين قد تفاعلا عضويًا في جدليّة التّفكير الخلدونيّ ، وبتفاعلهما تصاهر كلا القانونين المنبثقين عنهما : قانون الحاجة وقانون المطابقة ، فإذا بالثمرة الأصوليّة تأتي تلقائيا، ألا وهي تولد علم العمران انطلاقا من نقد علم التاريخ، ومن الطبيعي أن يتفرّد ابن خلدون بانجاز هذا العبور الأصولي إذ في نقد العلم توليد للعلم ، وبالتالي فإنّه بقانون المطابقة قد اخصب المعرفة المتصلة بقانون الحاجة .

ولم يرد كل ذلك عفوا ولا ارتجالا ، كما لم يرد اشتقاقنا لانتظامه التصاعدي تعسّفا ولا جموحا ، وإنما صاحب العلم – من حيث هو واضعه وضابط قواعده – قد وعى انجازه المعرفيّ واستوعبه أصوليًا وهذا ما جوز لنا الحكم بأن الروح الاختباري لدى صاحب المقدّمة هو روح توليدي على صعيد المعارف كليًا .

ورشيق هو النص الذي يصور فيه ابن خلدون وعيه بمكابدة وضع العلم الاجتماعي وإنشاء المعرفة العمرانيّة :

«واعلم أنّ الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب